الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز

م. نوار جليل هاشم[*]

مقدمة:

عند مراجعتنا للتاريخ يتاكد لنا أنه طوال المدة الممتدة من القرن العاشر الميلادي حتى القرن السادس عشر الميلادي ومنطقة الممرات والمضايق العربية تتعرض لمحاولة السيطرة من المستعمرين الاجانب من البرتغاليين والهولنديين والانجليز، في محاولة الفوز بمواقع الأهواز واليمن وعمان والإمارات العربية وواجه هذه المحاولات كل من المصريين والعثمانيين والعمانيين، واستمرت الدول الكبرى في محاولة السيطرة على الممرات المائية وأهمها مضيقي باب المندب وهرمز ، فقد كانت ايران مسيطرة على مضيق هرمز قبل حرب الخليج الثانية، أما بعدها فقد بسطت كل من ايران وأمريكا سيطرتهما عليه بعد حرب الخليج الثانية.

هدف البحث: يحاول البحث تحديد مدى الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز، كذلك يهدف البحث إلى توضيح إنه من الواجب حماية الممرات المائية العربية من التهديدات المحدقة بها، سواء من دول الجوار الإقليمي أم من تطلعات الدول العظمى ومصالحها الحيوية المرتبطة باستراتيجياتها ، وتنمية هذه الممرات وتوظيفها لتكون عامل فاعل في التطور الاقتصادي للدول العربية المطلة عليها .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك صراع قائم في مضيق هرمز للسيطرة على المضيق، بوصفه منفذ رئيس للصادرات النفطية، فالصراع القائم هو بين إيران من جهة ودول الخليج ومن ورائها أمريكا من جهة أخرى.

منهجية البحث: تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي عن طريق الوصف الجغرافي لموقع مضيق هرمز ثم تحليل الأهمية الإستراتجية للمضيق مع رؤية إستراتجية مستقبلية.

هيكلية البحث: يتكون البحث من محورين:

المحور الأول: الرؤية الإستراتيجية لمضيق هرمز.

المحور الثاني: الرؤية المستقبلية لمضيق هرمز.

المحور الأول : الرؤية الإستراتيجية لمضيق هرمز

أولًا:الموقع الجغرافي لمضيق هرمز:

يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي ويفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج مكران وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى. تطل عليه من الشمال ايران ومن الجنوب سلطنة عمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية[1]، يقع مضيق هرمز بين شبه جزيرة مسندم التابعة لسلطنة عمان والأراضي الإيرانية شمالاً، ويبلغ عرض المضيق حوالي 29 ميلاً بحرياً في أضيق موقع بين الكتل الأرضية بجزيرة مسندم والساحل الإيراني من الناحية الشمالية الشرقية عند جزيرة سرك وشمالاً عند جزيرة لاراك ومن الناحية الشمالية الغربية عند جزيرة قشم، تبلغ المسافة بين جزيرة سلامة العمانية وجزيرة لاراك الإيرانية 21 ميلا فقط.. ينظر الخارطة رقم(1)، ويوجد في الخليج أربع جزر تتحكم بالمدخل الشمالي لمضيق هرمز ثلاث منها تتبع لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي أبو موسى، طنب الصغرى وطنب الكبرى والرابعة إيرانية واسمها فرور.تقع جزيرة طنب الكبرى على بعد 15 ميلا تقريبا من جزيرة قشم وعلى بعد 40 ميلا من الساحل العربي وتقع جزيرة طنب الصغرى التي تبعد 8 أميال عن الكبرى على بعد 20 ميلا من جزيرة قشم ، أما جزيرة أبو موسى التي تبعد 33 ميلا إلى الجنوب من طنب الصغرى فإنها تبعد 32 ميلا من عن الساحل العربي و40 ميلا عن الساحل

الإيراني[2].

ثانيا : الأهمية الاستراتيجية للمضيق :

يعد المضيق في نظر القانون الدولي جزءا من أعالي البحار، و لكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، وتخضع الملاحة فيه لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً ولا يشكل تهديدا للدول الواقعة عليه[3].

إن مضيق هرمز هو شريان الحياة للعالم الصناعي الغربي، ومنفذ النفط للعالم الخارجي، يمر منه ما يزيد علي نصف احتياجات أوروبا الغربية، وتشحن منه دول الخليج ثلثي إنتاجها من النفط، وهو الممر الذي ترصده استراتيجيات الدول الكبرى، وتشير إليه على الدوام بالضوء الأحمر[4]، يُنقل عبرهُ يومياً 17 مليون برميل من النفط و 3,5 بليون متر مكعب من الغاز يوميا أي ما يعادل 40% من الاحتياجات النفطية المنقولة بحريا و20% من حاجة العالم النفطية، وتجتازه يومياً من 20–30 ناقلة نفط [5]، إذ تقع كل حقول النفط وأغزرها في منطقة الخليج أو تحت مياهه، ولهذا السبب بالذات، فإن للمضيق أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ إن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف أحجامها، وآرائها، ونظمها السياسية، ومواقعها الجغرافية، ومستويات التطور الاقتصادي لديها، ولذلك ليس من المبالغة إطلاقاً أن دولا عده تطلق على هذا الممر اسم المضيق الاستراتيجي، صمام الأمان العالمي، الممر الدولي للنفط أو شريان الطاقة.

تؤكد كل المؤشرات أن الطلب على النفط في تزايد مستمر، وقد أصبح ضمان تدفق النفط في أعلى سلم الأولويات لعدد كبير من الدول من مختلف أرجاء العالم. وليس من المبالغة القول إن أي تهديد أو إعاقة للملاحة في الخليج العربي، سيكون لها انعكاساتها الاقتصادية في أماكن كثيرة من العالم. فإذا أخذنا في الحسبان أن إنتاج الدول الخليجية من النفط عبر السنوات الماضية كان على النحو الآتي:

الجدول رقم (1)

إنتاج الدول الخليجية للنفط

اسم الدولة/ عام	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*
الإمارات العربية المتحدة	2,601	2,344	2,378	2,568	2,557	2,630
البحرين	189	209	187	183	184	182
السعودية	8,410	8,897	9,353	9,208	8,754	9,318
قطر	721	754	766	803	803	854
الكويت	2,107	2,288	2,572	2,644	2,575	2,680
العراق	1,378	2,107	1,913	1,963	1,851	2,278
إيران	3,742	3,834	4,092	4,073	4,013	4,102

(الوحدة ألف برميل/ يوم)

المصـــدر : التقريـــر الاقتصـــادي العربـــي الموحد،الأمانـــة العامـــة لجامعـــة الـــدول العربية،2009،ص322

أما إنتاجها من الغاز فكان عبر هذه المدة على النحو الآتي:

الجدول رقم(2)

إنتاج الدول الخليجية للغاز (الوحدة

اسم الدولة	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات العربية المتحدة	44,800	46,290	47,000	47,400	49,200
البحرين	9,628	9,449	10,700	11,100	11,500
السعودية	60,060	65,680	71,240	73,461	79,500
العراق	1,100	1,750	2,650	3,500	1,660
قطر	3,1400	39,170	45,800	49,500	59,800
الكويت	10,000	10,900	12,300	12,900	12,600
إيران	81,500	89,663	100,900	105,000	111,900

مليون م3/ سنة)

المصـــدر : التقريـــر الاقتصـــادي العربـــي الموحد،الأمانـــة العامـــة لجامعـــة الـــدول العربية،2009،ص323

إذا أخذنا المؤشرات المذكورة أعلاه في الحسبان، وتذكرنا أن الخليج العربي هو الممر الإجباري الوحيد لصادرات النفط لكل من إيران، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، وهو ممر إجباري لجزء كبير من صادرات النفط والغاز لكل من العراق والسعودية وإيران، أدركنا الدور الذي يؤديه هذا

الممر المائي في تجارة النفط وفي الاقتصاد العالمي بشكل عام ولهذا السبب وضعت كل من الدول العظمى رؤيتها الخاصة ومفهومها للأمن في الخليج بما يتناسب مع مصالحها الحيوية من جهة وإستراتيجيتها الإقليمية والكونية من جهة أخرى، علما انه في عام 2003 بلغت حجم الصادرات النفطية التي مرت من مضيق هرمز لدول الخليج العربي 90%[6] .

الرؤية العربية (الخليجية) :

ينبع الهاجس الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي من إدراك الدول المكونة للمجلس أنها تعاني من نقص شديد في مكونات القوة، وخاصة في مجال الطاقة البشرية، وعليه لا تستطيع فرادى مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية ، وقد تأكدت هذه المخاوف عام 1971 عندما احتلت إيران جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعندما رفضت الدول الخليجية اقتراح حكومة شاه إيران عام 1976 إنشاء حلف عسكري دفاعي بين دول المنطقة، اضطرت بعض الدول، خاصة العربية السعودية ودولة الإمارات لتعزيز الروابط مع بعض الدول العربية ومنها مصر.

وبسبب سقوط الشاه في شباط 1979 ودخول القوات السوفياتية أفغانستان في كانون الأول 1979 واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول 1980 بدأت دول الخليج تبحث عن إطار ووسيلة تمكنها من تنسيق جهودها الأمنية وهكذا ولد مجلس التعاون الخليجي في أيار 1981 ، وعد المجلس أن الأمن في الخليج من أولى مهامه، وإنهُ كل لا يتجزأ، وأن أمن واستقرار المنطقة هو مسؤولية دول المنطقة ، وقد تضمن هذا الإعلان رداً غير مباشر على محاولات الولايات المتحدة إدخال دول الخليج ضمن منظومات دفاعية ، لكن مواقف دول الخليج لم تكن متطابقة فيما يتعلق بوجود الأساطيل الأجنبية، فقد طلبت بعض الدول الخليجية حماية عسكرية لناقلاتها النفطية ،وفي آب 1990 بدأت أزمة الخليج الثانية، التي أحدثت هزة كبيرة في بعض المفاهيم الأمنية لدى

دول الخليج، وقد كتب الكثير في هذا المجال ، لكن خير دليل على التباين في مواقف الدول الخليجية في نظرتها تجاه الأمن هو ما قاله أمين عام مجلس التعاون الخليجي والذي تحدث فيه عن أربع مستويات من الأمن وهي على النحو الآتي[7]:

آ- المستوى الخليجي ويستند إلى بناء قوة خليجية رادعة، والمقصود هنا بالطبع درع الخليج.

ب-المستوى العربي وذلك عبر تواجد قوات مصرية وسورية في منطقة الخليج.

جـ-المستوى الدولي الذي يرجع أهمية المنطقة إلى أنها تشكل أكبر مخزون استراتيجي للنفط ومن هذا المنطق، من الضروري تواجد قوات أميركية وأوروبية غربية في المنطقة.

د-المستوى الإقليمي الذي يؤكد ضرورة المشاركة الإقليمية وخاصة إيران في الترتيبات الأمنية.

وكشفت التقارير وجود تباين في وجهات النظر لدى دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالأمن، ففيما رفضت الكويت وعمان الاقتصار على المستوى العربي لحل الأزمة وطالبتا بضرورة تأمين حماية أميركية وأوروبية غربية، سارعت بعض دول المجلس لإيجاد ترتيبات دفاعية منفردة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الغربية ، وبالمقابل تدعو بعض الدول الخليجية، وخاصة دولة الإمارات العربية إلى ضرورة تسريع المصالحات العربية -العربية وعودة العراق إلى الصف العربي[8].

الرؤية الإيرانية :

قامت إيران في عام 1971 باحتلال الجزر العربية الثلاث أبو موسى، طنب الصغرى وطنب الكبرى، وتتبع أهمية الجزر العربية الثلاث من أن خط الملاحة العالمي يمر عبر هذه الجزر ، إذ إن المنطقة الفاصلة والمثبتة للمرور في مدخل الخليج، التي تستخدمها السفن المتجهة إلى رأس الخليج والمغادرة منه تقع في جزيرة طنب

الكبرى (الواقعة على مدخل مضيق هرمز) وجزيرة فرور، وتقع الممرات الأكثر عمقاً في المضيق نفسه في الجانب العربي وقد ثبتت العلامات الخاصة بالمنطقة الفاصلة من قبل منظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات (آمكو).

ونظرا للأهمية الاستراتيجية للجزر، ترفض ايران أية وساطة أو تحكيم دولي، ولم يتغير موقف القيادة الإيرانية بعد تغيير نظام الحكم في شباط 1979، مما أدى إلى خلق حالة من التوتر بين ايران من جهة والدول العربية من جهة أخرى ، وأيضا حالة من التوتر بين ايران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

وخلافاً لمطالب الأغلبية الساحقة لدول الخليج العربي وبشكل خاص دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت، والبحرين، وقطر، التي تملك أكبر جزء من سواحل الخليج وترى أن المصلحة تقتضي تطبيق مبدأ المرور الحر في مضيق هرمز خوفاً من تحكم إيران بالمضيق، تطالب الأخيرة بمكانة خاصة في الخليج العربي، بشكل عام وفي مضيق هرمز بشكل خاص، وترى أن من حقها أن تطبق مبدأ المرور الحر لسفنها ومبدأ المرور البريء لسفن الدول الأخرى.

الرؤية الأمريكية :

بعد إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية طورت الولايات المتحدة ما يعرف بالإجماع الاستراتيجي وقوات التدخل السريع بهدف احتلال منابع النفط عند الضرورة، وقد أدى اتساع رقعة الحرب إلى تزايد الأساطيل الأجنبية في مياه الخليج تارة تحت ذريعة ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز وتارة أخرى لحماية ناقلات النفط.

وقد اشار الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى ضرورة أن تتواجد الولايات المتحدة بشكل دائم في المنطقة "إنه من الضروري أن تقيم الولايات المتحدة قواعد ثابتة لها كفيلة بأن تعكس صورة مقنعة لقوتها في المنطقة، وبأن تسمح بالرد بسرعة على ما قد يبرز من المخاطر والتهديدات المفاجئة " [9].

وللتأكيد على الأهمية الاستثنائية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة قال الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في خطابه عن حالة الاتحاد في 1980/1/23ما يلي:

"إن أية محاولة للسيطرة على الخليج تعد اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية وسوف تصدها بجميع الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية". وعد بريجنسكي، المستشار لشؤون الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر، "أن الخليج هو الحد الاستراتيجي المركزي الثالث بالنسبة للولايات المتحدة، وإن أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة إستراتيجية عدا عن كونها اقتصادية"[10]

وللحيلولة دون تعرض المصالح الأمريكية للخطر، باتت الولايات المتحدة تعتقد أن أمن الخليج يعني تكريس الوضع الراهن القائم على تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. ولذلك طورت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر ما عرف بمبدأ كارتر أو الإجماع الاستراتيجي الذي يقوم بتطوير القوات الأمريكية حتى تتمكن بمفردها من القيام بالدفاع عن المصالح الغربية في الخليج، وانسجاماً مع هذا التوجه طورت الولايات المتحدة قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، ووسعت قواعدها في تركيا، لكن حرب الخليج الثانية أثبتت عدم قدرة الولايات المتحدة وحدها على الدفاع عن مصالح الغرب في منطقة الخليج، ولمواجهة الاشتراطات الجديدة لجأت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في انتشارها الاستراتيجي في المنطقة ، ومن جهة أخرى حدد إدوارد جيرجيان، مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الشرق الأوسط مفهوم الولايات المتحدة للأمن في الخليج العربي في محاضرة ألقاها في فندق ميريديان هاوس في 1992/6/2 تحت عنوان الولايات المتحدة والشرق الأوسط في عالم متغير جاء فيها تحت عنوان أمن الخليج واستقراره ما يأتي[11]:

"إن الجانب الرئيس الثاني لسياستنا في الشرق الأوسط هو مصالحنا المشتركة في أمن الخليج واستقراره.

ولكننا نعلم أن بلدان شبه الجزيرة العربية موجودة في جيرة خطرة وأنها تواجه المخاطر على سيادتها واستقلالها. الاستقرار في الخليج أمر حيوي ليس فقط من أجل مصلحتنا القومية نحن بل من أجل الأمن الاقتصادي للعالم".

وحدد مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مرتكزات الأمن في الخليج العربي من وجهة نظر الولايات المتحدة على النحو الآتي:

1- ضرورة اتخاذ الترتيبات الأمنية الجماعية بين دول مجلس التعاون العربي للدفاع عن المنطقة.
2- بيع الأسلحة لدول هذه المنطقة ضمن نطاق مبادرة الرئيس (جورج بوش) لضمان مبيعات الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي.
3- الحفاظ على وجود بحري معزز في الخليج واتخاذ الترتيبات اللازمة لاستخدام المرافق للقيام بعمليات التخزين المسبق لمواد ومعدات عسكرية حاسمة.

ويعتقد كثير من الخبراء أن البند الأخير من محاضرة إدوارد جورجيان يلقي الضوء على جانب مهم من الدوافع الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الخليج التي تتلخص في:

1- الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة.
2- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.
3- الحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي.
4- ضمان تدفق النفط باستمرار.

وعلى ضوء الضعف الذي أصاب القوات العراقية والإيرانية في حربي الخليج الأولى والثانية، سيسود صراع بين قوى متوازية ومتساوية تقريباً الأمر الذي يعني ضمان موطئ قدم للولايات المتحدة في الخليج سواء على أرضه أم على مياهه.

الرؤية الإسرائيلية:

بعد اندلاع حرب الخليج الأولى

حاول الإسرائيليون الترويج للدور الذي يمكنهم أن يؤدوُه في الدفاع عن مصالح الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص في الخليج، ففي 1981/9/17 كتبت صحيفة معاريف الإسرائيلية ويأتي:

"لا يوجد مكان آخر في الشرق الأوسط أهم من (الخليج الفارسي) لحفظ التوازن بين العناصر المختلفة لسياستنا.. فهو منطقة غير مستقرة، للعالم الغربي فيه مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية وحتى روحية كثيرة ومهمة..

إن حقول النفط مهمة بالنسبة لنا ولحلفائنا وهي مهددة بالخطر، إن هذه الدول شريك لنا على المدى الأوسع وليس كمصدر للنفط فقط"[12].

وعندما التقى ارئيل شارون وزير الحرب في حكومة بيغن، مع الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأمريكي في حكومة الرئيس ريغان، وجرى اللقاء في واشنطن في نيسان 1981، قال ارئيل شارون معلقاً على مشروع الولايات المتحدة لنشر قوات التدخل السريع للدفاع عن مصالحها النفطية في الخليج، "ما حاجتكم إلى قوات للتدخل بوجود إسرائيل؟ نحن كل شيء في الشرق الأوسط، ونستطيع الوصول إلى كل مكان". وقد تحدث المراسل العسكري لصحيفة هارتس في 1981/4/3 بصراحة عن الدور الذي يمكن أن تؤديه إسرائيل في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الخليج بقوله إنه في حالة هجوم مفاجئ على الخليج على الولايات المتحدة أن تطلب من إسرائيل التعاون الاستراتيجي معها للعمل بعيداً عن حدودها.. إذ إن قائداً عسكرياً أمريكياً يمكن أن يطلب من جيش الدفاع أو من أحد أسلحته، على سبيل المثال، الدفاع عن الكويت[13].

بيد أن وقائع حرب الخليج الثانية وتجاهل الولايات المتحدة دور وخدمات إسرائيل، جعل القادة الإسرائيليين وكتابها الإستراتيجيين يتساءلون عن الدور المستقبلي لإسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية بعد هذه الحرب. وتباينت الآراء في هذا المجال، وبينما اعتقد بعضهم أن دور إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية قد تغير أو انتهى

تحدث آخرون عن استمرار دور إسرائيل ولكن في ضوء المتغير الجديد وهو حرص الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها بنفسها بعيداً عن حروب الإنابة التي يقوم بها الآخرون لحسابها[14].

المحور الثاني : الرؤية المستقبلية لمضيق هرمز

من خلال ما تقدم يتبين لنا الأهمية الإستراتيجية للمضيق والأطماع الأجنبية له، كذلك يتبين لنا أن أمريكا تحاول بسط سيطرتها على المضيق ، وذلك لما يمتلكه من أهمية إستراتيجية لأنه المعبر الوحيد لصادرات النفط في العالم، وكذلك وجود إيران والتي تمثل نقطة تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، حيث أن إيران تهدد دائما بغلق المضيق، فقد اشار قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري إلى أن الجمهورية الإسلامية قد تغلق مضيق هرمز انتقاما من أي هجوم على منشاتها النووية[15] وتشير التقارير إلى أن إيران قادرة على تنفيذ وعودها، لأنه عندما تكون هناك صراعات تصبح الممرات أحد الأهداف التي تدور حولها الصراعات، إضافة إلى أن المضيق سهل إغلاقه، لضيقه، حيث لا يتجاوز اتساعه 6 أميال، خصص منها ميلان للسفن الداخلة للخليج، وصالح لإبحار ومرور السفن الكبيرة الناقلة للنفط، وميلان للسفن الخارجة منها، ويفصل بين هذين الممرين ميلان. وبالتالي فإن إغلاق ممر اتساعه 6 أميال ليس بالصعوبة، لافتة إلى أن إيران قد تعمد إلى إغراق السفن لإغلاقه، وأن الوقت الذي تحتاجه لإغلاق الممر لا يتجاوز دقائق، ويؤكد محللون أن إغلاق المضيق وتنفيذ إيران قرارها بإيقاف صادراتها من النفط الخام سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة، كما حدث في عام 1973، عندما قرر العرب إيقاف صادراتهم من النفط الخام، حيث زادت أسعار النفط الخام 400 %، لافتين إلى أن الكمية التي تهدد إيران بإيقاف تصديرها من النفط الخام هي 4 ملايين برميل يومياً، وهي الكمية نفسها التي أوقف تصديرها العرب عام 1973، وقياساً على ما حصل في ذلك

العام[16] ، وبالتالي فإن أسعار النفط سترتفع ارتفاعاً جنونياً، وقد تصل حسب الخبراء النفطيين، إلى 250 دولاراً للبرميل الواحد، وربما تصل إلى 400 دولار إذا استمر توقف إمدادات النفط من الخليج[17] ، فضلاً عن أن أسعار المواد الغذائية ستقفز أكثر من ثلاثة أضعاف، متسببة في تفاقم خطر للأزمة الغذائية الحالية، كما أن قطاعات الصناعة والشحن والتعدين والتأمين ستتعرض إلى "نكسة .

لقد ظهرت بوادر الأزمة بين إيران وأمريكا في مضيق هرمز في بداية عام 2008 عندما اقتربت خمسة زوارق إيرانية من ثلاث سفن حربية تابعة للبحرية الأمريكية في مضيق هرمز الاستراتيجي وهددت بتفجيرها [18] مما دفع البيت الأبيض إلى إصدار تحذير صارم لإيران من القيام بما أسماه آية أعمال استفزازية يمكن أن تؤدي إلى حادث خطير. وقال (غوردن جوندرو) المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في بيان صارم "نحض الإيرانيين على الامتناع عن القيام بأية أعمال استفزازية يمكن أن تؤدي إلى حادث خطير في المستقبل.

من جهته أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية (شون ماكورماك) إن بلاده "ستواجه" أية أعمال إيرانية إذا شكلت تهديدا على الولايات المتحدة أو أي من حلفائها ، وأكد (ماكورماك) أن تصريحاته هي توضيح للسياسة تجاه طهران وليست تعليقا محددا على الحادث، وصرح (ماكورماك) للصحافيين أن "الولايات المتحدة ستواجه التصرفات الإيرانية التي تهدف إلى إلحاق الضرر بنا أو بأصدقائنا أو حلفائنا في المنطقة. وهذا الموقف يحظى بتأييد واسع في المنطقة" [19] في الوقت الذي وصف الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) حادثة الاحتكاك التي كادت تؤدي لمواجهة بين زوارقها البحرية وبوارج أمريكية في مضيق هرمز بـ"العمل الاستفزازي"، ووصفت إيران الحادثة بـ"الأمر العادي"، وقد انتقد الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي الحادث واصفاً إياه بالتصرف

الاستفزازي، مضيفا "كان وضعاً خطيراً.. ما كان يجب عليهم القيام به".

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" عن المتحدث باسم الخارجية (محمد علي حسيني) قوله أنها: "مسالة عادية تحدث لكلا الجانبين في بعض الأحيان، بيد أنها تحل بعد أن يتعرف كل طرف على الآخر"، وأشار حسيني إلى وقوع احتكاك مماثل في السابق[20].

ويمكن استخلاص احتمالات عدة من الحادث وهي[21]:

أولا: احتمال وقوع هذا الهجوم المنظم من إيران، قصد توجيه رسالة ولو رمزية إلى الإدارة الأمريكية، مفادها أن مضيق هرمز على الأقل من الجانب الإيراني خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو السكوت عنه، وأن إيران شعبا وحكومة، ستبذل أقصى ما لديها من قوة وجهد لحماية المضيق الاستراتيجي (غير أن هذا الاحتمال ضعيف جدا، نظرا للاختلاف الكبير في ميزان القوى العسكرية بين البلدين).

ثانيا: وهو الأقرب إلى الصواب، إظهار إيران بصورة الدولة التي لا تريد المواجهة المباشرة مع القوة العظمى في العالم، عسكريا، لكن مع الاحتفاظ بحق المواجهة السياسية لأطول وقت ممكن عبر رفض الهيمنة الأمريكية على المضيق، تحسبا لأي مواجهات في المستقبل، فحماية السيادة الإيرانية على مياهها الإقليمية، حق شرعي كفلته المواثيق والقوانين الدولية.

ثالثا: لم تطلق البوارج الأمريكية النار على الزوارق الإيرانية. إذ بدأ الأمر غريبا، إذا علمنا مستوى العلاقات المتدهورة بين طهران وواشنطن، و"العداء الظاهري" المستحكم بينهما منذ عقود طويلة، مع الاتهامات العلنية للإدارة الأمريكية لطهران بالإرهاب وتشجيعها على قتل الأمريكيين في العراق، وتهديد إسرائيل بالزوال والسعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

من جهته، قال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، (جيفري فلتمان)، أن واشنطن لديها سيناريوهات متعددة للتعامل مع إيران إذا ما قررت إغلاق مضيق هرمز أو هددت القواعد

الأميركية في الخليج [22] وأوضح فلتمان بالقول :"الجيش الأمريكي دائما لديه خطط استعداديه للتأكد من أننا لدينا أفضل دفاع ممكن إزاء أي تهديد ، إيران تشكل تهديدا واضحا لأصدقائنا في الخليج، ومن الطبيعي الأفتراض أن الجيش الأمريكي بحث سيناريوهات متعددة، ولديه تصورات حول كيفية التصرف إذا ما هددت إيران قواعدنا في الخليج مثلا. لكن السؤال يظل سؤالا افتراضيا"[23] وصرح قائد الأسطول الأميركي الخامس في منطقة الخليج الأدميرال (كيفن كوسيغريف) بأن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران بإغلاق هذا المضيق، وقال في مؤتمر صحفي عقده في مقر قيادة الأسطول الخامس بقاعدة الجفير (شرقي المنامة) في البحرين: "إن الإيرانيين لن يتمكنوا من إغلاق مضيق هرمز، لن نسمح لهم بإغلاقه". وأضاف أن "التصريحات الإيرانية الأخيرة والتهديد بإغلاق مضيق هرمز غير بناءة وغير مسؤولة" وأكد أن مثل هذا العمل لن يكون موجها ضد الولايات المتحدة بل ضد المجتمع الدولي بأسره[24] .

كذلك فقد حذّرت صحيفة "الرياض" السعودية إيران من اقفال مضيق هرمز وذكّرت انه في العام ١٩٦٧ أغلق الرئيس المرحوم (جمال عبدالناصر) مضائق تيران، فنشبت حرب ذلك العام وكانت نتائجها كارثية، ولعل العبث بالممرات الدولية مسألة يمتزج فيها الأمن مع التجارة والسياسة، وإيران التي قيل إنها أغلقت أو تنوي إغلاق مضيق هرمز، فالمسألة هنا معقدة عندما نعرف أن معظم التجارة العالمية بما فيها ناقلات النفط العملاقة المتوجهة لكل قارات العالم تمر عبر هذا المضيق، وقضية اتخاذ هذا الموقف كمناورة تتحدى فيها العالم، فإن إيران قد تضر أصدقاءها قبل مناوئيها، لأن الصين وروسيا متضررتان من هذا التصرف، وقد تنحازان إلى الطرف الآخر الذي يريد فرض عقوبات اقتصادية وربما حصار عسكري .. وأكدت "الرياض" أن لا أحد يرغب أن تنزلق الأمور إلى حروب مجهولة

النتائج، لكن لا يوجد في الخليج أو حتى الجوار الإيراني من دول أخرى من يستطيع منع أي تصرف تفرضه أميركا إذا كانت تتصرف بمنطق مصالحها، يؤكد على ذلك غزوها العراق وأفغانستان، وقبلهما فيتنام .. وأكدت أن المنطق يفترض الحلول الديبلوماسية[25].

لذلك هناك عدة سيناريوهات محتملة في مضيق هرمز:

- **السيناريوهات المحتملة لمضيق هرمز :**
- ***السيناريو الأول*** : وقوع حرب عسكرية بين أمريكا وإيران وبالتأكيد ستؤدي هذه الحرب إلى إغلاق المضيق ولكن من المستبعد قيام هذه الحرب لان موقع إيران بين الدول المنتجة للنفط، واحتلالها المرتبة الثالثة في العالم من حيث احتياطي النفط، والثانية من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، وكونها ثانيَ أكبر مُصَدِّرٍ للنفط في دول الأوبك، ورابع أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، يفرض نفسَه على احتمالات المواجهة، ويضع في الحسبان أثر اهتزاز سوق النفط العالمي في حال ضَرْبِ إيران، ونشوب سلسلة من ردَّات الفعل الإيرانية على خطوة كهذه. والحال أنَّ اختِلافَ الأجندة الإيرانيَّة مع أجندة الولايات المتَّحدة في المنطقة، وذعرَ إسرائيل من امتلاك إيران للتكنولوجيا النوويَّة والقوَّة النفطية لإيران – يُعَدُّ من المعرقلات الرئيسة لضرْبِها، إلا إن تَحكُّم إيران جغرافيًّا في مضيق هُرْمُزَ الإستراتيجي، والذي يُعَدُّ البوابةَ الرئيسة لمنطقة الخليج بأسرها، وتهديدَ إيران بإغلاقِه حالَ تعرُّضها لأي اعتداء – كلُّ ذلك زاد من حجم المخاطر المتوقَّعة على تِجارة الطاقة في العالم بأسْرِه؛ إذ لم يعد الأمر متوقفًا على إيقاف تصدير النفط الإيراني، بل أصبح يتعدَّاه إلى المخاطرة بتوقُّف تصديره من منطقة

الخليج العربي برمتها [26] ، ففي دراسة صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، بعنوان "الطاقة في خطر: إيران والنفط والغرب"، وأعدَّها (سايمون هندرسون)، مدير برنامج الخليج وسياسات الطاقة بالمعهد، تتناول هذه الدراسة الهواجس الأمريكية لبعض مراكز الأبحاث اليمينية المؤيدة لاستهداف إيران عسكريًّا، معترفة بقوة إيران النفطية، وتحكُّمها الجغرافي في مضيق هرمز، وتشير الدراسة إلى: أنَّ العالم لا يُمكِنه أن يَحتمل تكلِفة المغامرة بضرب إيران، وتَهديد إمدادات النفط المتدفقة من الشرق الأوسط إلى الولايات المتَّحدة واليابان وأوروبا، وتوقَّعت الدراسة أن يستغرق إعداد المضيق وفتحه من جديد للعمل مرَّة أخرى، في حال ضَرْبِ ناقلة نفط واحدة فيه، على سبيل المثال، شهرًا على الأقل، لتكون أضرارُ مثل هذا العطل المتوقَّع أكبرَ بكثير من أي فترة، شهدت فيها أسواق النفط اضطرابات؛وقد أثارتِ التَّصريحاتُ التي أعلنها القادة الإيرانيون – بحسب الدراسة – حول إمكانية إغلاق مضيق هرمز، وتَهديد شحن مُنتجات الطاقة إلى العالم – الذعرَ حتَّى في أوساط أشدِّ الداعين لانتهاج الحل العسكري، في شأن الملف النووي الإيراني؛ فأنظمة الصواريخ الإيرانية "أرض – بحر" تَستطيع الوصول لطول وعرض مياه الخليج وبحر عمان، وأي مركب أو قارب لا يستطيع المرور في الخليج بدون أن يكون في مرمى الصواريخ الإيرانية، وعدت الدراسة أنَّ البحرين قد تكون أكثر الدول الخليجية عرضة لهذا الهجوم؛ لوجود مقرِّ قيادة الأسطول الخامس البحري الأمريكي بها،كذلك فانَّ إيران

بإمكانِها أن تُوقف صادراتِها النفطية لمدة ما، أو تخريب منشآت نفطية في دول خليجية، كما يمكن أن تتدخَّل لدى دول أخرى للتأثير على تدفُّق صادراتِها النفطية في حملة دبلوماسية أو تجارية، أو أن تستهدف سفنًا حربية أمريكية وغربية، تُحاول حماية تجارة النفط، سواءٌ عن طريق عمل عسكري بحري مباشر، أم عمليات تخريب تُجرى عن طريق البر، وفى جميع الأحوال فإن سوق النفط سيتأثر بذلك[27]، رأي آخر يقول أن إيران لا تستطيع "إغلاق الخليج" لأكثر من عدّة أيام قليلة قد تصل كحد أقصى إلى أسبوعين إذا كانت إيران مستعدة لتضحي بكل ما لديها و تتحمل عمليات انتقامية هائلة يتبعها خسارة العديد من منشاتها وعائداتها النفطية وعليه فان أي هجمات انتقامية على مصافيها النفطية ومعامل الطاقة ستؤدي إلى أضرار فورية هائلة جدا[28]، على الرغم من أن هناك رأي يرى أن معظم البلدان في جميع أنحاء العالم من شانه أن يدعم استخدام القوة ضد إيران لحماية المضيق لسببين أولا لان معظم نفط الخليج يذهب إلى غالبية الدول الآسيوية وأبرزها الصين واليابان والهند بالإضافة إلى البلدان الأوربية التي من شانها أن تدعم حربا لحماية المضيق وثانيا إن المضيق لا ينتمي بالكامل إلى إيران [29] ، على الرغم من أن هذا الرأي فان قيام الحرب في الوقت الحالي أمر مستبعد وهذا يقودنا إلى السيناريو الثاني.

السيناريو الثاني: السعي إلى إدخال الصين في المعادلة لتجنيب الولايات المتحدة المزيد من الالتزامات تجاه المنطقة :

هذا التقييم الاستخباراتي يوحي بإجراء تعديلات في ميزان القوى

في منطقة الشرق الأوسط مع إدخال الصين في المعادلة لتجنيب أي التزامات أميركية إضافية تجاه المنطقة، وكان قد فتح الباب في هذا الاتجاه في عدد شهر فبراير 2010 من مجلة الشؤون الخارجية إلى ما يمكن أن تحققه روسيا من مكاسب كبرى في منطقة الشرق الأوسط إذا تم تدمير الحقول النفطيةً.

إن مصلحة الأمن القومي الأميركي في الشرق الأوسط تتمثل في ضمان استمرار التدفق النفطي في هذه المنطقة ذات الاحتياطي الهائل من الطاقة – وتشير الإحصاءات إلى أن منطقة الخليج العربي تضم أكثر من نصف الاحتياطي للعالم من النفط، وأي توقف أو انقطاع في إمدادات الطاقة النفطية في الشرق الأوسط بسبب إغلاق مضيق هرمز أو قصف مواقع الإنتاج النفطي في المنطقة سيتسبب في حالة من الركود الاقتصادي في الغرب.. فهناك 900 مليار برميل من النفط الثقيل كاحتياطي عالمي، ولا يتم استخراج سوى تسعة ملايين برميل يومياً فقط من النفط، كما يوجد 400 مليار برميل من النفط الخفيف في العالم، ولا يتم إلا إنتاج 76 مليون برميل يومياً، ومن التسعمئة مليار برميل من النفط الثقيل العالمي يوجد مئة مليار برميل في الشرق الأوسط، وهذا يعني أن هناك 800 مليار برميل من النفط الثقيل خارج المنطقة، وهذه الكمية كافية لسد حاجة العالم حتى من دون اللجوء إلى الشرق الأوسط، وتمتلك شركة (جينويل) الكندية التكنولوجيا المتطورة التي يمكن استغلالها بهذا الخصوص، إلا إن الشركات النفطية الكبرى لا تريد البدء باستغلال هذا الاحتياطي الضخم لأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الأسعار، وإن كان من الممكن تجنب ذلك باتباع وسيلة معالجة دولية لهذه المشكلة[30].

لقد نصحت أمريكا المملكة العربية السعودية ان تدخل في شراكة ستراتيجية مع الصين لتؤمن للصين عشرة ملايين برميل يومياً، التي تحتاجها الصين لتشغيل برامجها التنموية من نفط المملكة الثقيل والتي تبلغ احتياجاتها 100 مليار برميل من النفط الثقيل حسب تقنيات شركة جينويل الكندية Genoil، والصين

تبدي إهتماماً بهذا الأمر، وعندما يتم ذلك تكون المملكة العربية السعودية قد حققت توازن القوى في الشرق الاوسط، إذ إن الصين هي الحليف الرئيس الداعم لإيران، لذلك لن تكون راضية لرؤية إيران مدمرة من جهة، ولكن إذا كانت هناك شراكة ستراتيجية بين الصين والمملكة العربية السعودية، هنا لا يمكن للصينيين أن يتحملوا رؤية احتياطات السعودية تتعرض للتدمير على يد ايران، التي تستخدم في هذا التدمير الصواريخ الصينية من جهة أخرى، وسيكون التوازن الطبيعي لعلاقات القوى هو الذي يحقق السلام، وقد قدمت شركة "جينويل" الكندية Genoil هذا المقترح للرياض بكل تفاصيله، ولكن الاقتراح ظل لسبعة اشهر مطروحاً للمناقشة على الرغم من أن كل الأطراف مهتمة بالمقترح، الذي نفسره بأنه شمل الولايات المتحدة، والحرب تهدد منطقة الشرق الاوسط الى حالة أشبه بما حدث قبل الحرب العالمية الاولى، ولا أحد يفكر جديا في أن برميل البارود في المنطقة قد ينفجر في اي لحظة[31].

السيناريو الثالث: وهو بقاء الحال على ما هو عليه ، أي وجود الحرب الباردة بين الطرفين ، ولمنع التصعيد بين الطرفين ينبغي أن تنشا واشنطن وطهران الخط الساخن ، مثل الاتفاق الذي تم بين واشنطن وموسكو أيام الحرب الباردة ، وهذا من الممكن أن يؤدي إلى[32]:

أولا ، يمكن أن يكون هذا حافزا للاتفاق بين البلدين في أرجاء الخليج كافة لتفادي حرب عرضية عبر تعميق الاتصالات العسكرية بين مختلف الأطراف. فخلال الحرب الباردة ، وقعت حوادث بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي في عرض البحر هذا الاتفاق كان ناجحا في التقليل من عدد الحوادث بين السفن والطائرات من البحريتين، وقد أدى الى الحد من خطر التصعيد غير المقصود في وقوع حادث بسيط في عرض البحر إلى شيء أكثر خطورة بكثير.

ثانيا ، يمكن أن تساعد في إنشاء نظام جماعي للأمن الإقليمي في الخليج ، بما في ذلك ،وجود زوارق دورية محايدة تحت راية الأمم المتحدة.

ثالثا ، يمكن أن يساعد على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة على المدى الطويل.

الخاتمة

عبر ما تقدم نلاحظ أن الدور العربي في المضيق محدود فنرى أن أمريكا وإيران هي اللاعبتان الرئيستان أما العرب فمجرد لاعب ثانوي إذ لا يوجد أي موقف عربي موحد من الذي يجري بين أمريكا وإيران في مضيق هرمز بل إن كل الذي استطاعت أن تفعله الدول الخليجية هي التفكير عن بدائل لنقل النفط في حال إغلاق المضيق فالسعودية تملك منفذًا للتصدير على البحر الأحمر، فلديها أنبوبيين داخليين رئيسين من سواحل الخليج العربي إلى البحر الأحمر، الخط الأول ينقل حوالي 5 مليون برميل من النفط يوميا إلى منطقة ينبع وبعدها يصدر إلى أوروبا، أما الخط الثاني فهو موازي للخط الأول وينقل حوالي 290 ألف برميل في اليوم من الغاز السائل يمكن أن تزيد إلى 555 ألف برميل في اليوم[33] كما أن الدول الأخرى تمتلك بعض الخيارات؛ فالعراق لديه هو الآخر أنبوب ينقل النفط إلى تركيا، ينظر الخارطة رقم (2)، لذلك كانت هناك خططٌ في السابق لمدّ خط أنابيب من الكويت إلى عُمان؛ لتصدير النفط دون المرور عبر مضيق (هرمز)، ونوقش المشروع في عام 2002، وكانت هناك موافقة مبدئية عليه من قِبل دول مجلس التعاون، ورصدت له ميزانية تقدّر بـ 10 مليارات دولارٍ؛ لكنه توقف بسبب قناعة دول المجلس بعدم الحاجة له[34] ، وقد أعيد طرح الموضوع مرة أخرى في 2006 بشكل أوسع ولكن المشروع قد رفض، فقد أوصت اللجنة الوزارية للتعاون البترولي بدول مجلس التعاون في ختام اجتماعها في أبو ظبي، بعدم الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي كانت فكرته تعتمد على شبكة أنابيب مشتركة لكل دول مجلس التعاون المطلة على الخليج، لنقل نفطها مباشرة إلى بحر العرب عن طريق عمان متجاوزا مضيق هرمز إلى المحيط مباشرة ، وكانت اللجنة التي عقدت اجتماعها السابع

والعشرين في إطار الاجتماعات التي تعقدها اللجان الوزارية القطاعية، تمهيدا للقمة الخليجية المنتظر عقدها الرياض قد استعرضت التوصيات التي رفعها إليهم لجنة وكلاء وزارات البترول ،ومن بينها موضوع إنشاء أنبوب لنقل النفط الخليجي، إذ اكتفى الوزراء بنتائج الدراسة التي سبق إعدادها حول مشروع إنشاء الأنبوب المشار إليه لنقل النفط الخليجي في حالة تعرض مضيق هرمز للإغلاق، إذ أوصت نتائج الدراسة بعدم جدوى إقامة مثل هذا المشروع[35]، وفي عام 2008 أعيد طرح الموضوع مرة أخرى فقد صدر تقرير عن «مركز الخليج للأبحاث»، يشدّد على قدرة دول الخليج على الاستغناء عن استخدام المضيق لشحن صادراتها النفطية، إذ يمكنها التصدير عبر خطوط أنابيب إلى بحر العرب،يبلغ إجمالي طولها إلى 2500 كيلومتر تمرّ عبر الكويت والسعودية والإمارات، إلى سلطنة عمان، فيما ينتهي خط أنابيب مقترح آخر في اليمن.

وقال التقرير إنّ دول الخليج تدرس إمكان تصدير 6.5 ملايين برميل يومياً من نفطها (نحو 40 بالمئة من إجمالي صادراتها) عبر إثنين من خطوط الأنابيب عوضاً عن مضيق هرمز الذي يبلغ طوله 50 كيلومتراً. وأوضح التقرير الخليجي أنّ العمل بإنشاء أول خط أنابيب، متوقّع أن يبلغ طوله 360 كيلومتراً، سيبدأ عبر 2009 لنقل النفط عبر دولة الإمارات إلى إمارة الفجيرة التي تقع على خليج عمان ، أمّا الخط الثاني، وهو الأطول، فإنّه لا يزال موضع دراسة، وقد يستغرق بناؤه عشر سنوات بطاقة تصل إلى 5 ملايين برميل يومياً[36].

كذلك نستنتج عبر ما تقدم أن الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز تتزايد و لا يوجد بديل عن مضيق هرمز في الوقت الحالي لنقل الصادرات النفطية إلى أنحاء العالم فضلاً عن أن مضيق هرمز يمر عبرهُ 17 مليون برميل من النفط يوميا ، يمكن أن تزيد إلى 116 مليون برميل في اليوم في عام 2030 ، ويساهم المضيق بحوالي 20% من احتياج النفط العالمي يمكن أن يزيد إلى 28.1% في عام

2030[37].

الاستنتاجات

إن أمن الممرات المائية العربية جزء لا يتجزأ من أمن الدول العربية المطلة عليها بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، وقد أكدت الوقائع التاريخية أن التهديدات لأمن الممرات المائية العربية كانت مقدمة لتهديدات أكبر وأكثر شمولاً لمناطق أخرى في الوطن العربي، لذلك من المفضل اتخاذ عدد من التدابير منها :

1- يجب تحديد موقف العرب حول المرور في مضيق هرمز، هل هو حق المرور الحر أو البريء؟ وثمة فارق كبير بين الإثنين.

2- تحديد مصدر التهديد الحقيقي للأمن في الخليج العربي: هل ينحصر ذلك في التهديد الإيراني، أم في تواجد الأساطيل الأجنبية أم في كليهما معاً.

3- لقد تم الإتفاق على تشكيل قوة عربية مشتركة للدفاع عن الخليج العربي، لكن هذه القوة، كي تتحول إلى قوة ردع حقيقية، لا بد من دعمها بالطاقة البشرية والمعدات والخبرات العسكرية.

4- حل الخلافات الثنائية بين بعض الدول الخليجية، خصوصاً الخلافات حول الحدود.

5- المطالبة بإخراج أساطيل الدول العظمى من مياه الخليج وتحويله إلى منطقة آمنة، خارج نطاق الصراعات الدولية، وإلا يكون من حق دولة عظمى مثل الولايات المتحدة فرض سيطرتها عليه لأي سبب من الأسباب.

الخارطة رقم (1)
مضيق هرمز

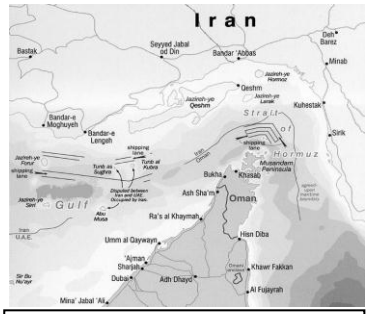

المصدر : موقع المعرفة
www.marefa.org

الخارطة رقم (2)

خطوط أنابيب نقل المشتقات النفطية

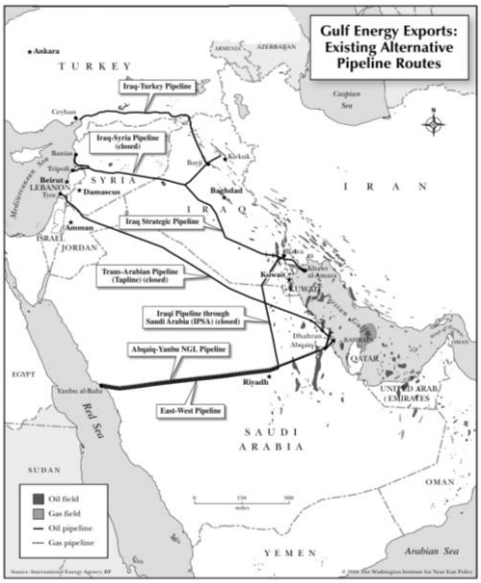

المصدر Simon Henderson ;Energy in danger ,Iran, oil, and the west ,The Washington Institute for near east policy ,2008,p7.

المصادر:

(*) رئيس قسم القانون، كلية دجلة الجامعة، قسم القانون.

1 – موقع المعرفة www.marefa.org

2 – ر.ك .رمضاني : الخليج العربي ومضيق هرمز ، ترجمة عبد الصاحب الشيخ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1984، ص18.

3 – حمدي السعدي: مضيق هرمز بين الاستعداد الخليجي والتهديدات الايرانية، موسوعة الرشيد،2008/8/10.

4 – مضيق هرمز بوابة الجحيم في الشرق الأوسط 2008/7/6 موقع egypty .com

5- Simon Henderson ; Energy in danger Iran, oil, and the west ,The Washington Institute for near east policy ,2008,p13.

6- Britain ,oil and the middle east ; Persian Gulf Oil and Gas export , fact sheets , Us Department of energy ,2004.

7 – حمد سعيد الموعد:امن الممرات المائية العربية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999 ،ص68-69.

8 – المصدر نفسه ،ص69-70

9 – المصدر نفسه ،ص56

10 – المصدر نفسه ،ص64

11 – المصدر نفسه ، ص56.

12 – صحيفة معاريف 1981/9/17.

13 – صحيفة هارتس 1981/4/3.

14 – حمد سعيد الموعد:المصدر السابق ،ص67.

15 – العربية نت: واشنطن تؤكد حرصها على استقرار الخليج 5/يوليو/2008

16 – تجارة النفط مهددة في حال اغلاق مضيق هرمز ، صوت الخليج ،2010/2/17.

[17] – مضيق هرمز الشريان الذي يؤلم العالم جريدة الاخبار 24\3\2010.

[18] – شبكة الفيصل نت www.fasel.net 2008/1/7.

[19] – موقع قناة العالم : إيران تقلل من حادثة مضيق هرمز مع الأمريكيين 2008/1/7.

[20] – شبكة الإعلام العربية : ما حدث في مضيق هرمز عمل استفزازي 2008./1/8.

21- George Friedman ;The strait of Hormuz incident and U.S strategy , Strategic Forecasting ,Inc ,2008,p3.

[22] – صحيفة الشرق الأوسط 1 يوليو 2008 العدد 10808.

[23] – محيط شبكة الإعلام العربية: واشنطن ، لن نسمح لإيران بإغلاق مضيق هرمز 2008/7/1.

[24] – وكالة نوفوسوتي ، موقع إيلاف، أمريكا تعد سيناريوهات للرد على إغلاق مضيق هرمز.

[25] – السعودية حذّرت من اقفال ايران مضيق هرمز مؤكدة انه خط أحمر، صحيفة الرياض 2010/2/17.

[26] – هشام منور : هل يحول مضيق هرمز دون ضرب إيران ، موقع الالوكة ،2008./8/26

27- Simon Henderson ; Energy in danger Iran, oil, and the west, Lpid

28- Anthony H.cordesman ; Iran oil , and the strait of Hormuz , center of strategic and international studies ,Washington ,2007,web www.csis.org /burke.

29- Abdul Rahman AL-Rashed , the battle of strait of Hormuz , al arabiya news channel ,8 /7/2008.

[30] – تقرير استخباراتي غربي يحذر من الاندفاع نحو إشعال برميل بارود الشرق الأوسط ، موقع السياسة ،2010/3/10.

[31] – المصدر نفسه.

32- R.K.Ramazani ; how to prevent war at the strait of Hormuz ,payvands Iran news,18/1/2008.

33- Simon Henderson ;Iran, oil, and the west ,Lpid,p26-27

[34] – دول الخليج لا تمتلك خططا في حال إغلاق مضيق هرمز ، موقع لواء الشريعة ، 2008/6/30.

[35] – دول الخليج تتخلى عن خط نفط يتجاوز مضيق هرمز، أخبار آسيا ،2006/6/9.

[36] – دول الخليج تبحث الاستغناء عن مضيق هرمز، موقع الأخبار،2009./9/17

37- Anthony H.cordesman; Lpid.p7